الأمم المتحدة S/2020/930

مجلس الأمن

Distr.: General
22 September 2020
Arabic
Original: English/French

رسالة مؤرخة 21 أيلول/سبتمبر 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطات التي قدمها السيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ السيد شو دونيو، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛ والسيد ديفيد بيسلي، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو كل من الصين والجمهورية الدومينيكية وإستونيا وفرنسا وإندونيسيا والنيجر والاتحاد الروسي وسانت فنسنت وجزر غرينادين وجنوب أفريقيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية وفييت نام، فيما يتصل بجلسة التداول بالفيديو بشأن حماية المدنيين في النزاع المسلح التي عقدت يوم الخميس، 17 أيلول/سبتمبر 2020.

ووفقا للإجراء المبين في الرسالة الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 (S/2020/372)، والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، ستصدر هذه الإحاطات والبيانات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) عبدو **أباري**
رئيس مجلس الأمن

041120 220920 20-12336 (A)

الرجاء إعادة التدوير

المرفق الأول

بيان وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، مارك لوكوك

قبل عامين، اعتمد مجلس الأمن القرار 2417 (2018)، الذي طلب فيه إبلاغه بسرعة عند حدوث خطر مجاعة ناجمة عن نزاع أو حالة انعدام أمن غذائي واسع النطاق. وعليه أنضم اليوم إلى الأعضاء، مع شو دونيو وديفيد بيسلي، لتسليط الضوء على تزايد انعدام الأمن الغذائي وخطر حدوث مجاعة في عدة بلدان.

لقد حدثت المجاعات على مر التاريخ البشري، وعانى منها كل بلد تقريبا. ولكن من اللافت للنظر أن العالم تحسن كثيراً في منع حدوثها في أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين. فالمجاعات الآن أقل تواترا وأقل فتكا لثلاثة أسباب رئيسية.

أولا، توسع الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية. فقد أصبح الغذاء أكثر توافراً وميسور التكلفة لملايين الناس.

ثانيا، انخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع انخفاضا كبيرا، وزادت قدرتهم الشرائية. ففي العقود الأخيرة، انخفض معدل الفقر المدقع من حوالي 36 في المائة من سكان العالم في عام 1990 إلى 10 في المائة في عام 2015.

وثالثا، عندما يظهر خطر المجاعة، تضع البلدان والمنظمات خلافاتها جانبا وتتشاطر المعرفة والموارد لتفادي الأزمات من خلال اتخاذ إجراءات حاسمة.

وقبل جائحة فيروس كورونا (COVID-19)، التي قد تبدد للأسف المكاسب السابقة، كنا قد بلغنا مرحلة اقتصر فيها خطر المجاعات على أماكن النزاع. وهذا هو أحد الأسباب التي تجعل القرار 2417 (2018) مهما جدا. فهو يقر صراحة بالروابط القائمة بين النزاع المسلح وانعدام الأمن الغذائي وخطر المجاعة.

تلك الصلات واضحة. فالنزاع يعطل جميع جوانب الحياة. يصاب المدنيون ويُقتلون. ويجبرون على ترك ديارهم، ويفقدون الأرض وسبل العيش. وتتعرض المزارع والإمدادات الغذائية والمواشي والهياكل الأساسية والخدمات العامة للتلف أو التدمير. وهذا يرفع أسعار الأغذية والضروريات الأساسية الأخرى، مثل الماء والوقود. ومع مرور الوقت، يمزق النزاع النسيج الاجتماعي ويقوض المؤسسات العامة ويقلص النمو الاقتصادي والتنمية. التكلفة البشرية والاقتصادية هائلة. وفي البلدان العشرة الأكثر تضررا، يقدر متوسط تكلفة النزاعات بنحو 40 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

ويمكننا الآن أن نرى أن COVID-19 يجعل الجوع أسوأ بكثير. نعرف من تقرير الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية لعام 2019 أن 135 مليون شخص كانوا يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد حتى قبل COVID-19. والآن ديفيد بيسلي وزملاؤه في مشروع برنامج الأغذية العالمي يتوقعون أن يتضاعف تقريبا عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع الحاد هذا العام، إلى 270 مليون شخص. وفي السياق نفسه، يتوقع البنك الدولي أن يرتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من الفقر المدقع للمرة الأولى منذ

التسعينات. وكما هو الحال دائما، فإن أشد الفئات ضعفا تدفع أكبر ثمن – النساء والأطفال والمعوقون والمسنون.

وسيتحدث ديفيد بيسلي وشو دونيو بمزيد من التفصيل عن بعض البلدان التي نشعر بقلق بالغ بشأنها، وقد قدمت إحاطة في وقت سابق من هذا الأسبوع بشأن بلدين منها، جنوب السودان واليمن. (انظر S/PV.8757). وأود أن أتناول بإيجاز ثلاثة أماكن أخرى.

يساورني القلق بوجه خاص إزاء جمهورية الكونغو الديمقراطية. يعاني الآن نحو 22 مليون شخص في جمهورية الكونغو الديمقراطية من انعدام الأمن الغذائي الحاد، وهو أعلى عدد في العالم – نتيجة لمفاقمة كوفيد-19 لأثر عقود من النزاع.

وفي شمال شرق نيجيريا، كما قلنا للمجلس في المذكرة البيضاء، فإن العنف الذي تقوم به الجماعات المسلحة المتطرفة من غير الدول مسؤول إلى حد كبير عن زيادة الاحتياجات الإنسانية. ويسرني أن أبلغكم بأننا انخرطنا بشكل بناء في الأيام الأخيرة مع السلطات النيجيرية، وأن الحكومة اتخذت خطوات هامة لتحسين إمكانية الوصول إلى المحتاجين، وهو ما نتطلع إلى مواصلة البناء عليه.

وفي منطقة الساحل، أدى تصاعد العنف وهجمات الجماعات المسلحة إلى تشريد أكثر من مليون شخص قسراً، يعتمد معظمهم على الزراعة. ويعاني نحو 14 مليون شخص من مستوى الأزمة أو مستوى الطوارئ فيما يتعلق بانعدام الأمن الغذائي – وهي أعلى أرقام خلال عقد. وفي بوركينا فاسو وحدها، يعاني 3,3 مليون شخص حاليا من انعدام الأمن الغذائي الحاد وتزداد الظروف التي تنذر بمجاعة.

وكما قلت للمجلس في 9 أيلول/سبتمبر (انظر S/2020/897)، فإن الجائحة تزيد بشكل كبير من الاحتياجات الإنسانية الأوسع نطاقا. الأمور ستسوء. ولا أعتقد أننا شهدنا ذروة الجائحة بعد، ولكن الأثر غير المباشر يزيد بالفعل حدة الفقر، ويدمر سبل العيش، ويقوض التعليم، ويعطل حملات التحصين، ويفاقم انعدام الأمن الغذائي والهشاشة والعنف.

إن المعونة الإنسانية تساعد على تفادي انعدام الأمن الغذائي. والعاملون في المجال الإنساني ملتزمون بالبقاء والوفاء بالمهام. لكنهم يواجهون مخاطر غير مقبولة. وقد تعرض هذا العام أكثر من 200 من العاملين في المجال الإنساني للهجوم، بما في ذلك العشرات في البلدان التي ذكرتها اليوم. وتواجه العمليات الإنسانية هجمات متكررة وأشكالا أخرى من العرقلة التي تعترض التنقل وإمكانية الوصول.

إن القانون الدولي الإنساني خط دفاع هام ضد انعدام الأمن الغذائي في حالات النزاع. حيث يحظر استخدام التجويع كوسيلة من أساليب الحرب، وكذلك تدمير الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء المدنيين. المشكلة هي أن الكثيرين لا يمتثلون للقانون. يجب على الأطراف أن تسمح بوصول المساعدات الإنسانية وتسهله، وأن تحمي العاملين في مجال المعونة وأصولها.

وفي إطار النظام الإنساني، نبذل كل ما في وسعنا لتلبية الاحتياجات المتزايدة. لكن الوكالات الإنسانية تواجه خطر أن يفوق النطاق الهائل للاحتياجات طاقتها، وسيتفاقم ذلك في ظل عدم توافر مساعدات مالية أكثر بكثير. هناك تدابير ملموسة يمكن للمجلس والدول الأعضاء على نطاق أوسع اتخاذها.

أولا، يمكنها الضغط من أجل التوصل إلى حلول سياسية سلمية وتفاوضية لوضع حد للنزاعات المسلحة. ثانيا، يمكنها كفالة احترام أطراف النزاع للقانون الدولي الإنساني. ثالثا، يمكنها أن تخفف من الأثر

الاقتصادي للنزاع المسلح وما يتصل به من عنف، بما في ذلك عن طريق تعبئة المؤسسات المالية الدولية. رابعا، والأهم، يمكنها زيادة دعمها للعمليات الإنسانية واتخاذ خطوات أكبر وأكثر طموحا لدعم اقتصادات البلدان التي تواجه جوعًا شديدا وواسع النطاق.

إن تزايد انعدام الأمن الغذائي هو إحدى النتائج الرئيسية لكوفيد-19، كما أبلغنا المجلس في 9 أيلول/سبتمبر عندما أطلعناه على المسائل التي يشملها القرار 2532 (2020). التاريخ يثبت أنه حتى في خضم النزاع، يمكن منع حدوث مجاعة. ولكن يجب علينا أن نعمل من أجل منعها. وعلينا أن نتخذ إجراءات في الوقت المناسب لإحداث فرق. ولسوء الحظ، فإن الوقت ينفد الآن في أماكن كثيرة جدا.

المرفق الثاني

بيان المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، شو دونيو

أشـــكركم، ســـيدي الرئيس، على دعوتي لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن اليوم. وترحب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ترحيباً كبيراً بعمل المجلس في هذا الموضـــوع وإقراره المســـتمر بالعلاقة بين النزاع وبين إنتاج الغذاء وتوفيره.

وكما يذكر أعضاء المجلس، فقد أطلعتُ المجلس، إلى جانب مارك لوكوك وديفيد بيسلي، على هذا الموضـوع في نيسـان/أبريل (انظر S/2020/340). وأكد العديد من الأعضـاء على قيمة الإنذار المبكر مع اتخاذ إجراءات مبكرة. إن نظم الأغذية الزراعية الراســخة أمر حاســم بالنســبة للســلام الدائم، كما ثبت من النجاح الكبير الذي حققته الثورات الخضراء واعتماد سياسات سليمة في أنحاء كثيرة من العالم.

لم يتحســن الوضــع منذ أن تحدثنا قبل خمســة أشــهر، وخطر المجاعة يخيم على اليمن وجنوب السودان وبلدان أخرى بسبب الكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان، بما في ذلك النزاعات.

وفي اليمن، يؤدي استمرار وجود الجراد الصحراوي في اليمن أيضا إلى تهديد توافر الأغذية. وتحث المنظمة جميع المعنيين على العمل من أجل إتاحة إمكانية الوصـــول لعمليات المكافحة لمنع الآفة من زيادة الوضع سوءاً في اليمن وخارجه وتدهوره.

ونشـير بجزع شـديد إلى الحالة في بوركينا فاسـو، حيث ارتفع عدد الأشـخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد عند مستوى الأزمة أو مستويات أسوأ بواقع ثلاثة أضعاف تقريبا.

ويسـاورنا قلق شـديد إزاء أحدث إصـدار للتصـنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي الذي يبين أن جمهورية الكونغو الديمقراطية تضـم الآن أكبر عدد مُسـجل على الإطلاق في أي بلد من الأشـخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد عند مســتوى الأزمة أو مســتويات أســوأ. فهناك حاليا 21,8 مليون شخص غير قادرين على الحصول على ما يكفي من الغذاء يومياً.

وفي شـمال نيجيريا، ارتفع عدد الأشـخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي عند مسـتويي الأزمة والطوارئ بنسـبة 73 في المائة في الفترة بين حزيران/يونيه وآب/أغسـطس 2020، مقارنة برقم الذروة لعام 2019، ليصل إلى ما يقرب من 8,7 مليون شخص.

ومن المفجع أن هناك حالات أخرى كثيرة يكون فيها النزاع وعدم الاســـتقرار، اللذان يتفاقمان الآن أيضـاً بسبب مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، هما الدافعان إلى مستويات أكثر خطورة من الجوع والأمن الغذائي الحاد. ويتجلى ذلك بشـــكل خاص في المناطق التي تدفع فيها النزاعات وعوامل أخرى، مثل الاضطرابات الاقتصادية والظواهر الجوية القصوى، الناس إلى الفقر والجوع.

وفي الصـومال، عانى 3,5 مليون شـخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد عند مسـتوى الأزمة أو مسـتويات أسـوأ خلال الفترة تموز/يوليه وأيلول/سـبتمبر 2020. ويُعزى هذا الارتفاع بنسـبة 67 في المائة، مقارنة بذروة عام 2019، إلى الصـدمات الثلاثية التي شـهدها هذا العام – كوفيد-19 والفيضـانات وانتشـار الجراد الصـــحراوي. وفي حين أُحرز تقدم كبير في مكافحة الجراد، تبذل منظمة الأغذية والزراعة كل جهد ممكن لمواصلة عمليات المكافحة.

وفي السودان، ارتفع عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية بشكل عاجل بنسبة 64 في المائة في الفترة بين حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر 2020، ليصل إلى حوالي 9,6 ملايين شخص، وهو أعلى مستوى يُسجل في البلد مع زيادة تفاقم الحالة بسبب الفيضانات الخطيرة.

وفي جميع أنحاء العالم، فإن أشد المتضررين من ذلك هم فقراء المدن والعمال غير النظاميين والمجتمعات الرعوية، فضلاً عن الأشخاص الذين هم معرضون بالفعل للخطر بشكل خاص – كالأطفال والنساء والمسنين والمرضى والأشخاص ذوي الإعاقة.

إننا بحاجة إلى معونة أولية وسريعة لوقف الجوع، ونحتاج إلى الوقاية والإنتاج محلياً، ونحتاج إلى الإرادة السياسية، ونحتاج إلى العمل الجماعي، مع ازدياد التوقعات بشأن الأمن الغذائي في عام 2020 سوءا.

ولكي نكون فعالين في مكافحة انعدام الأمن الغذائي الحاد، نحتاج إلى وضع مجموعة من الحلول. ويجب أن تكون الإجراءات في مجال العمل الإنساني والسلام والتنمية منسقة جيداً ومتكاملة. ويجب أن تعزز أعمالنا بعضها بعضاً على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية. ويمكن للجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني أن تقدم المعونة الأولية. ويمكن لنظم الأغذية الزراعية أن تؤدي وظيفة أكثر استدامة من أجل تحسين الإنتاج وتحسين التغذية وتهيئة بيئة أفضل وحياة أفضل. والخبر السار بشأن المحاصيل الرئيسية التي تم حصادها في عام 2020 هو أننا سنحصل على غلّة أوفر على الصعيد العالمي. وتشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة إلى أنها ستكون سنة ذات مستوى هو الأعلى على الإطلاق، وسيزيد الإنتاج بمقدار 58 مليون طن عن فترة عام 2019. وهذا بفضل السياسات التمكينية؛ والابتكار – أصناف مستنبتة ومدخلات زراعية وقنوات تسويقية جديدة؛ والاستثمار؛ والعمل الشاق للملايين من المزارعين. ويمكن تحقيق السلام والوئام الدائمين من خلال السياسات الجيدة والاستثمار في الهياكل الأساسية الزراعية وبناء القدرات في مجال التنمية الريفية، ولا سيما في مناطق النزاع.

وأعتقد اعتقاداً راسخاً أن المجلس يمكن أن يضطلع بدور محوري في التصدي لخطر انعدام الأمن الغذائي الحاد الناجم عن النزاعات عند مستوى الأزمة أو مستويات أسوأ، وذلك بدفع الحوار قدماً بين الأطراف لإيجاد حلول سياسية ونُهج مبتكرة لإنهاء النزاع والعنف. وهذا من شأنه أن يسمح لنا بزيادة العمليات العاجلة لإنقاذ الأرواح وسبل العيش وتنفيذ استجابات إنسانية وإنمائية متكاملة بشكل أفضل تعالج العوامل المتعددة التي تؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي الحاد.

ومرة أخرى، أود أن أؤكد للمجلس استمرار منظمة الأغذية والزراعة في تقديم الدعم من خلال إسداء المشورة في مجال السياسات والمساعدة التقنية ومنصتنا للبيانات الضخمة والخدمات الملموسة على أرض الواقع.

المرفق الثالث

بيان المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، ديفيد بيسلي

أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن اليوم عن هذه المسألة البالغة الأهمية.

قبل خمسة أشهر، حذّرتُ المجلس من أن العالم يقف على حافة جائحة جوع (انظر S/2020/340). فقد هدد مزيج سام من النزاعات وتغير المناخ ومرض فيروس كورونا (كوفيد-19) بدفع 270 مليون شخص إلى حافة المجاعة. وقد كانت المجاعة احتمالاً حقيقياً ومرعباً في ما يصل إلى 36 بلداً.

وأنا ممتن لأن العالم استمع واستجاب وتصرف. واتخذت البلدان الكبيرة منها والصغيرة تدابير استثنائية لإنقاذ أرواح مواطنيها ودعم اقتصاداتها، حيث أنفقت 17 تريليون دولار على الحوافز المالية ودعم البنوك المركزية. وألقى صندوق النقد الدولي ومجموعة العشرين بطوق نجاة لأفقر الدول بتعليقهما سداد الديون. وزادت الجهات المانحة مشاركتها بتوفير تمويل مسبق ودولارات إضافية منقذة للحياة. وبمساعدة من المانحين، أطلقت دوائر العمل الإنساني على الصعيد العالمي حملة عالمية هائلة وغير مسبوقة لمكافحة كوفيد-19.

وسيبذل برنامج الأغذية العالمي كل ما في وسعه، إلى جانب شركائنا، للوصول في هذا العام إلى ما يقرب من 138 مليون شخص – وهي أكبر زيادة في تاريخنا. وخلال الأشهر الستة الأولى من عام 2020، بلغ عدد من وصلنا إليهم بالفعل 85 مليون نسمة.

ويقوم برنامج الأغذية العالمي بما نُحسنه – التكيف والابتكار لتلبية المتطلبات الفريدة للجائحة: بإطلاق برامج جديدة للدعم الغذائي والنقدي لدعم الجياع في المناطق الحضرية؛ وتقديم الدعم لأكثر من 50 حكومة من أجل توسيع نطاق شبكات أمانها وبرامج الحماية الاجتماعية الخاصة بها لصالح الفئات الأكثر ضعفاً؛ وإيصال الطعام المغذي للملايين من تلاميذ المدارس الذين بقوا خارج الفصول الدراسية أثناء الإغلاق.

وننجح كل يوم في إبقاء الناس على قيد الحياة وتجنب وقوع كارثة إنسانية. ولكن هذه المعركة لم تنته بعد – فهناك 270 مليون شخص يسيرون نحو حافة المجاعة وهم ما زالوا بحاجة إلى مساعدتنا. إننا نفعل كل ما في وسعنا لمنع السد من الانهيار. ولكن لا تزال موجة من الجوع والمجاعة تهدد باجتياح العالم في ظل الافتقار إلى الموارد التي نحتاج إليها. وإذا حدث ذلك فإنها ستُغرق الدول والمجتمعات التي أضعفتها بالفعل سنوات من النزاع وعدم الاستقرار.

لقد اتخذ مجلس الأمن قرارا تاريخيا عندما اتخذ القرار 2417 (2018) وأدان التكلفة البشرية للنزاعات التي يدفعها الناس في صورة معاناة وجوع. ودعا القرار إلى إنشاء نظم فعالة للإنذار المبكر، وقد حضرت إلى هنا، مرة أخرى، لدق ناقوس الخطر.

إن أزمة الجوع العالمية الناجمة عن النزاعات، والتي تفاقمت الآن بسبب كوفيد-19، تنتقل إلى مرحلة جديدة وخطيرة – وخاصة في الدول التي مزقها العنف بالفعل. إن خطر المجاعة يلوح في الأفق مرة أخرى؛ ولذا، علينا أن نتقدم لا أن نتراجع: إن عام 2021 سيكون الفيصل بين النجاح والفشل.

ومن الناحية المالية، كان عام 2020 عاما قياسيا بالنسبة لبرنامج الأغذية العالمي. فقد بلغنا مستوى 8 بلايين دولار لأول مرة على الإطلاق، ولكن ميزانيتنا كانت محددة قبل أن تتفشى الجائحة. وكانت الاقتصادات قوية. وكانت الصناديق الاحتياطية وصناديق الطوارئ متاحة. ولكنني الآن قلق حقا بشأن ما سيحدث في العام المقبل. وأنا أعلم أن حكومات الدول الأعضاء تنفق البلايين على حزم الحوافز المحلية. والميزانيات الوطنية مضغوطة؛ والاحتياطيات آخذة في الانخفاض، إن لم تكن قد نفدت؛ والاقتصادات تتكمش. ولكنني أحث الأعضاء على عدم التخلي عن التزامهم بالمساعدة الإنسانية وعلى ألا يديروا ظهورهم للجوعى في العالم.

وفي ظل إجبار كوفيد-19 للبلدان في كل مكان على الإغلاق، تم القضاء على ما يعادل 400 مليون وظيفة بدوام كامل وانهارت التحويلات المالية. وتحمل أصعب الآثار في هذا الصدد العاملون في الاقتصاد غير الرسمي، ولا سيما في البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل، وعددهم بليونا شخص. ولم يعد لدى هؤلاء الأشخاص الآن المال لشراء الخبز اليومي، حيث أنهم كانوا بالفعل يسدون رمقهم يوما بيوم ويعيشون في مستوى الكفاف. ويؤدي ذلك حتماً إلى خطر تصاعد التوترات الاجتماعية وعدم الاستقرار.

ومن المهم للغاية أن نوازن بين التدابير المعقولة لاحتواء انتشار الفيروس والحاجة إلى إبقاء الحدود مفتوحة واستمرار سلاسل الإمداد والتدفقات التجارية. وعلينا أيضا أن نكون يقظين وأن نحذر من العواقب غير المقصودة، التي يمكن أن تلحق أشد الضرر بأفقر الناس.

ولم يكن الفيروس نفسه حتى الآن فتاكا كما كان يخشى كثير من الناس في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ وهذه أخبار جيدة. ولكن خسائره كانت مدمرة بطرق أخرى. لقد قامت كلية لندن للنظافة الصحية والطب الاستوائي بتحليل إغلاق عيادات التطعيم في أفريقيا أثناء الإغلاق. وخلصت إلى أنه مقابل كل حالة وفاة محتملة بكوفيد-19 أمكن منعها، قد يموت ما يصل إلى 80 طفلاً بسبب نقص التحصينات الروتينية. وهناك خطر كبير من أن تخلف العواقب الاقتصادية والاجتماعية الأوسع نطاقاً لكوفيد-19 عددا أكبر بكثير من الموتى مقارنة بضحايا الفيروس نفسه، ولا سيما في أفريقيا.

ولذلك، فإن استمرار المجلس في دعم البرامج الإنسانية يشكل مسألة حياة أو موت – بمعنى الكلمة – بالنسبة لملايين الناس في البلدان التي تجري مناقشتها اليوم وبالنسبة لملايين كثيرة من الناس في البلدان الأخرى التي تقترب من حافة المجاعة. ونعلم أن هناك بالفعل 30 مليون شخص يعتمدون في بقائهم على برنامج الأغذية العالمي وحده.

اسمحوا لي أن أتحول إلى البلدان المدرجة في جدول الأعمال اليوم. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، أدى النزاع وعدم الاستقرار بالفعل إلى أن يصل انعدام الأمن الغذائي الذي يعاني منه 15,5 مليون شخص إلى مستوى الأزمة. ويشير آخر تقييم إلى أن تصاعد العنف وكوفيد-19 أديا إلى ارتفاع هائل في إجمالي عدد هؤلاء الناس ليصل إلى قرابة 22 مليون شخص، بزيادة قدرها 6,5 مليون شخص. وأود أن أحذر المجلس من أن هذه الأرقام تفترض قدرة برنامج الأغذية العالمي على الحفاظ على المستويات الحالية للمساعدة الغذائية. وإذا اضطررنا لتقليص العمليات، فإن التوقعات أسوأ من ذلك.

وفي الوقت نفسه، يستمر العد التنازلي للكارثة في اليمن بعد سنوات من الجوع الناجم عن النزاع، والآن بسبب جائحة كوفيد-19. وهناك 20 مليون شخص يعانون بالفعل من أزمة بسبب الحرب وانهيار

الاقتصـــاد والعملة وارتفاع أســعار المواد الغذائية بصــورة معيقة وتدمير البنية التحتية العامة. ونعتقد أن 3 ملايين آخرين قد يواجهون الآن المجاعة بسبب الفيروس.

وبالفعل، وبسـبب نقص التمويل، لا يتلقى 8,5 مليون من المسـتفيدين في اليمن المسـاعدة إلا كل شـهرين. وسـنضـطر لخفض حصـص الإعاشـة لباقي المسـتفيدين وعددهم 4,5 مليون نسـمة بحلول كانون الأول/ديسمبر إن لم تزد الأموال.

وأدى قرار سلطات حركة أنصار الله بإغلاق مطار صنعاء الدولي في الأسبوع الماضي إلى تفاقم الوضع المستحيل أصلاً. وبحكم أنه المطار الوحيد في شمال اليمن، فإن مطار صنعاء يشكل نقطة وصول حاسمة لموظفي الإغاثة الإنسانية. ومن شأن عدم القدرة على إدخال هؤلاء الموظفين وإخراجهم عرقلة جهودنا لدرء المجاعة. إن أجراس الإنذار في اليمن تدق بصوت عال وواضح ويتعين على العالم أن يفتح عينيه على محنة الشعب اليمني الشديدة قبل أن تترسخ المجاعة.

وفي نيجيريا أيضاً، يؤدي كوفيد-19 إلى تزايد أعداد الناس الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي. ويبين التحليل أن التدابير المفروضـــة لاحتواء الفيروس أدت إلى خفض دخول 80 في المائة من الأســـر المعيشـــية. وفي شـــمال شـــرق البلد، يعاني 4,3 مليون شـــخص من انعدام الأمن الغذائي، بزيادة قدرها 600 000 شـخص، ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى كوفيد-19، فيما سـجل عدد الأشـخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في منطقة كانو الحضـــرية الكبيرة زيادة هائلة من 568 000 شـــخص في آذار/مارس إلى 1,5 مليون شخص في حزيران/يونيه، أي بزيادة قدرها مليون شخص.

كما أن الآفاق في جنوب الســـودان تبعث على القلق، حيث كان من المتوقع أن يعاني 6,5 مليون شـخص من الجوع الشـديد في ذروة موسـم الجدب حتى قبل انتشـار الجائحة، وهو الوضـع الذي فاقمه العنف الذي اندلع في ولاية جونقلي في الأشـــهر الأخيرة. وأدى ذلك إلى تشـــريد عشـــرات الآلاف من المدنيين واختطاف عدد كبير من النساء والأطفال وإلى فقدان الماشية وسبل العيش على نطاق واسع. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي تفشـي الفيروس في المناطق الحضـرية مثل جوبا إلى تعريض نحو 1,6 مليون شـخص آخرين لخطر المجاعة.

أخيرا، وعلى الرغم من أن هذه الحالة ليست على جدول الأعمال اليوم، فإنني أريد أيضـا أن أسـلط الضوء على الكارثة التي تتكشف في بوركينا فاسو، والتي تحركها زيادة العنف. فقد تضاعف عدد الأشخاص الذين يواجهون مستويات من الجوع تصـل إلى حد الأزمة بواقع ثلاث مرات ليصـل إلى 3,3 مليون شـخص، فيما يفاقم كوفيد-19 مشاكل النزوح والأمن والوصول. وبالنسبة لـــ 000 11 من هؤلاء الناس يعيشون في المقاطعات الشمالية، فإن المجاعة باتت وشيكة بينما نتكلم.

إننا نعرف ما يتعين علينا أن نفعله. وقد قطعنا خطوات هائلة إلى الأمام في اكتشـــاف علامات الإنذار المبكر بالمجاعة وفي فهم أسبابها وعواقبها. ولكننا شهدنا، بشكل مأساوي، هذه الحكاية تتكرر مرات كثيرة جدا من قبل. فالعالم يقف موقف المتفرج حتى فوات الأوان، فيما يقتل الجوع الناس ويشـــعل التوترات المجتمعية ويغذي النزاعات وعدم الاستقرار ويجبر الأسر على ترك ديارها.

لقد علمت مؤخرا أن الأســـر الجائعة في أمريكا اللاتينية بدأت تعلق رايات بيضـــاء خارج منازلها لإظهار حاجتها للمساعدة. والأعداد كبيرة: إن 17,1 مليون شخص يعانون من الجوع الشديد اليوم، مقارنة بـ 4,5 مليون شخص في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي. إن الراية البيضاء علامة على الاستسلام –

على فقدان الأمل. ولا يمكننا ولا يجب أن نستسلم، أو أن نقول لأنفسنا إنه لا يوجد شيء يمكننا القيام به لأن الملايين من الناس في كل أنحاء العالم في حاجة ماسة إلى مساعدتنا.

والحقيقة هي أننا جميعا لا يمكننا أن نجد أي عذر لعدم التصرف – بسرعة وحزم – فيما يموت الأطفال والنساء والرجال جوعا. واليوم، فإننا هنا لتحذير المجلس، بصفتنا عاملين في المجال الإنساني، من أن الضغوط الناجمة عن النزاعات وكوفيد-19 تتراكم بسرعة، وأشعر بالهلع من أن السد الذي يحمينا من المجاعة قد يكون على وشك الانفجار.

ولكن هناك أمل في خضم الاضطرابات. إن اتفاقات السلام الموقعة في السودان والشرق الأوسط في الأسبوعين الماضيين تبين أنه إذا كان هناك التزام حقيقي بالسلام، فإن المعجزات يمكن أن تحدث. والآن، يحتاج العالم إلى قيادة سياسية لبناء السلام وتجنب أزمة الجوع هذه، وأحث أعضاء مجلس الأمن على تقدم الصفوف. لقد كان القرار 2417 (2018) لحظة تاريخية. وحان الوقت للوفاء بتعهدنا والتعبئة الفورية لإنقاذ عدد لا يحصى من الأرواح في محاولة لتعزيز السلام والاستقرار في جميع أنحاء العالم.

إننا بحاجة إلى تعاون الجميع. وأفهم أن الحكومات في كل مكان تواجه ضغطا ماليا لم يسبق له مثيل بسبب الجائحة. ولذلك، أعتقد أن الوقت قد حان كي يشحذ القطاع الخاص همته ويساعد في تمويل جهود الإغاثة.

وقد يتساءل البعض لماذا أثير هذا الأمر في مجلس الأمن، ولكنني سأغتنم كل فرصة تتاح لي لأدق ناقوس الخطر قبل فوات الأوان. ونحن بحاجة إلى 4,9 بلايين دولار لإطعام 30 مليون شخص لمدة عام واحد – أناس سيموتون جميعا بدون مساعدة من برنامج الأغذية العالمي.

في جميع أنحاء العالم، هناك أكثر من 000 2 بليونير، برصيد مالي قيمته 8 تريليونات دولار. وفي بلدي، الولايات المتحدة الأمريكية، هناك 12 شخصا يملكون لوحدهم تريليون دولار. وفي الواقع، تشير التقارير إلى أن ثلاثة منهم ربحوا بلايين الدولارات خلال جائحة كوفيد-19. وأنا لا أعترض على جني أي شخص للمال، ولكن البشرية تواجه أكبر أزمة في حياتنا.

لقد حان الوقت لكي يقوم أغنى الأغنياء بتقديم المساعدة إلى أفقر الفقراء. وحان الوقت لكي يظهروا أنهم يحبون جيرانهم حقا. فالعالم يحتاجهم الآن. وقد حان الوقت للقيام بالأمر الصحيح.

المرفق الرابع

بيان نائب الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، غنغ شوانغ

أشكر وكيل الأمين العام لوكوك، والمدير العام السيدشو دونيو، والمدير التنفيذي بيسلي على إحاطتهم. كما أشكر الأمانة العامة على المعلومات المستكملة التي قدمتها بشأن مخاطر الأمن الغذائي فيما يتعلق بالقرار 2417 (2018) .

ووفقا للمعلومات المستكملة، فإن الأزمة الغذائية في جمهورية الكونغو الديمقراطية واليمن وشمال شرق نيجيريا وجنوب السودان لا تزال أزمة غذائية وخيمة، وتؤثر على ملايين الأشخاص. إن الحالة الإنسانية الخطيرة في تلك البلدان تستحق اهتماما دوليا جادا.

والواقع أن الحالة في تلك البلدان تمثل فقط جزءا بسيطا من مشاكل انعدام الأمن الغذائي الناجمة عن النزاعات في جميع أنحاء العالم. وتشكل النزاعات المسلحة والعنف تهديدا خطيرا للهياكل الأساسية لإنتاج الأغذية، وتجبر الناس على مغادرة منازلهم وتسبب نقصا في اليد العاملة. وتؤدي عرقلة وتضرر العمليات والمرافق الإنسانية إلى أزمات غذائية تعاني فيها أعداد كبيرة من المدنيين من سوء التغذية والمجاعة. وفي الوقت نفسه، تؤدي الأزمات الغذائية دائما إلى زيادة السخط وتوفر أرضا خصبة للعنف والتطرف، مما يزيد من حدة التقلبات والنزاعات.

ولا يؤثر انعدام الأمن الغذائي في مناطق النزاع على السلام والأمن الدوليين والإقليميين فحسب، بل يؤثر أيضا على التنمية الوطنية وسبل معيشة السكان في البلدان المتضررة. وينبغي لمجلس الأمن أن يواصل الاضطلاع بدور هام في إيجاد حل لهذه المشكلة وكسر الحلقة المفرغة للنزاع والعنف وانعدام الأمن الغذائي.

وينبغي أن نعزز التسوية السياسية للنزاعات وأن نبذل قصارى جهدنا للحد من مخاطر الأمن الغذائي في مناطق النزاعات. وتؤيد الصين نداء الأمين العام من أجل وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي، وتدعو جميع الأطراف المعنية إلى ضمان التنفيذ الكامل للقرار 2532 (2020)، والامتثال للقانون الدولي الإنساني، والاتفاق على وقف إطلاق النار، ووقف جميع أعمال العنف. يتحمل مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وينبغي أن يعمل على التسوية السياسية للمنازعات بالوسائل السلمية والدبلوماسية من أجل الحفاظ على السلام والاستقرار في المناطق المتضررة. وينبغي أن يبذل كل جهد ممكن لضمان وصول المساعدات الإنسانية والسعي إلى التخفيف من حدة الكوارث الإنسانية، بما في ذلك انعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاعات.

وينبغي أن نعزز التنمية المستدامة والأمن الغذائي من أجل معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. وهذا العام يبدأ عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويجب أن نركز على المجالات ذات الاهتمام المشترك للبلدان النامية، مثل الأغذية والزراعة والحد من الفقر. وينبغي تعبئة المزيد من الموارد لدعم البلدان النامية من خلال التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات من أجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية أفضل وتهيئة الظروف اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي. وينبغي أن تكون التنمية دائما في صميم التعاون الدولي، والحل الحاسم الدائم التطبيق لتسوية النزاعات.

يستمر مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في الانتشار في جميع أنحاء العالم. وتعيق القيود التجارية المفروضة أثناء انتشار الجائحة نقل الأغذية وتعرقل سلاسل الإمدادات الغذائية والصناعية العالمية. وترتفع أسعار الأغذية جراء سلاسل الإمدادات غير المستقرة واضطراب الأسواق. وتؤدي القيود المفروضة على السفر عبر الحدود إلى نقص في اليد العاملة في بعض المناطق، مما يؤدي إلى تعطيل دورة الإنتاج الموسمية. ويمكن أن يؤدي اقتران جميع هذه التحديات إلى تزايد خطورة انعدام الأمن الغذائي وتفاقم الأزمة الإنسانية في البلدان والمناطق المتضررة.

وفي ظل هذه الظروف، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز تعاونه لمكافحة كوفيد-19، وإعادة بناء الاقتصاد، والتقليل من أثر الجائحة على الأمن الغذائي. وينبغي أن نكفل استقرار سلاسل الأغذية العالمية الصناعية والغذائية من خلال استئناف الإنتاج، مع اتخاذ جميع التدابير الوقائية اللازمة المتصلة بالجوائح. وينبغي أن نولي اهتماما خاصا للبلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية، وأن نقدم لها المساعدة الإنسانية المحددة الأهداف. إن لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والوكالات الدولية الأخرى دورا رئيسيا في هذا الصدد يتعين عليها القيام به، وينبغي أن ندعمها.

ولأن الصين أكبر دولة نامية، فإنها تعتبر الأمن الغذائي أولوية في مجال الحوكمة. واستجابة للتحديات الناجمة عن كوفيد-19، أطلقت الصين حملة على الصعيد الوطني لمنع هدر الأغذية. كما أننا نعمل عن كثب مع منظمة الأغذية والزراعة، ونشارك بنشاط في التعاون الدولي، وبالتالي نسهم في استقرار الإمدادات الغذائية العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، نساعد بلدانا نامية أخرى على التصدي لجائحة كوفيد-19 وتفشي الجراد من خلال تبادل المعلومات وتقديم المساعدة التقنية.

والصين مستعدة للعمل مع جميع الأطراف من أجل إنهاء النزاعات المسلحة، والحفاظ على الأمن الغذائي وبذل جهود لا تكل من أجل تحقيق السلام والتنمية العالميين.

المرفق الخامس

بيان المبعوث الخاص لدى مجلس الأمن للجمهورية الدومينيكية، خوسيهسنغر وايسنغر

أود أن أشكر الرئاسة على عقد هذه الجلسة، ومقدمي الإحاطات على عروضهم. إن وجودهم هنا يشكل بحق امتيازا وشهادة على خطورة حالة العديد من المدنيين في عدد كبير جدا من البلدان. ونحن نواجه تحدياً حاسماً. ونرى أن الخطوة الأولى للتصدي له معرفة السبب في فشلنا في منع هذه الحالة الخطيرة التي يمكن الوقاية منها.

وكما أوضح مقدمو الإحاطات، فإن الأدلة تبين أن النزاع المسلح هو السبب الرئيسي للجوع وخطر المجاعة في البلدان التي تجري مناقشتها اليوم. وهناك أيضا العديد من الأسباب الأخرى، مثل جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) وما يتصل بها من أثر اقتصادي، فضلا عن الطقس المتقلب وأسباب أخرى، ولكننا مكلفون في مجلس الأمن بمعالجة النزاع والعنف المسلح ويتعين علينا القيام بذلك.

ويدفع المدنيون الأبرياء ثمنا غاليا لعدم قيامنا جماعياً بعمل كافٍ هنا في المجلس لحمايتهم من النزاعات والفشل في حمايتهم من المصاعب الاقتصادية والجوع والصدمات الخارجية المفاجئة. ونحن لا نوجه أصابع الاتهام إلى أي جهة. إننا نتأمل ببساطة حقيقة أن الجوع يبدو تهديدا متكررا ومستمرا للبلدان المتضررة من النزاعات، ومع ذلك، وكما حدث في عام 2018 وقبل ذلك في مرات عديدة، نواصل محاولة حل مشكلة كان يمكن تجنبها في المقام الأول.

ويجب علينا تحسين أدائنا. وعلينا أن نجعل هذه النقطة نقطة اللاعودة، حيث نتخذ انطلاقا منها خطوات ملموسة هنا في المجلس بشأن مجموعة من المسائل في البلدان المدرجة في جدول أعمالنا بغية تجنبنا جماعيا لخطر مواجهة ملايين البشر مأساة الجوع وخطر المجاعة إلى الأبد. ولأننا نؤمن بقوة تعددية الأطراف والتضامن وبالدور الفريد للمجلس في بناء جسور السلام، فإننا نجتمع هنا اليوم للمساعدة في إرساء استجابة عالمية منسقة لمواجهة تلك التحديات واستدراك إخفاقاتنا.

وندعو المجلس والدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى اتخاذ جميع الخطوات اللازمة، بما في ذلك دعم دعوة الأمين العام إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي، من خلال دعم وتشجيع عمليات السلام، ومساءلة أولئك الذين يمنعون وصول المساعدات الإنسانية عند الاقتضاء. ويمكننا أن نقوم بكل تلك الأمور هنا في المجلس.

للمجلس دور حاسم في ضمان امتثال أطراف النزاعات المسلحة للقانون الدولي الإنساني ومبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال حتى تتمكن المنظمات الإنسانية من الوصول إلى المتضررين أينما كانوا وأيا كانوا.

وندعو كذلك إلى زيادة العمليات الإنسانية ومواصلة تطوير وتنفيذ جهود منسقة ومشتركة بين الركائز الإنسانية والإنمائية وركائز السلام حتى نتمكن فعليا من ضمان سبل عيش قوية ومرنة للسكان وتعزيز التنمية والحد من الاحتياجات الإنسانية. ويجب أن يتم ذلك كله في سياق بيئة قوية ومستدامة لبناء السلام والحفاظ عليه.

وقد سلطت جائحة كوفيد-19 بالفعل الضوء على الحاجة التي لا يمكن إنكارها إلى بناء القدرات المحلية من أجل إيجاد قدرة على الصمود وكسر الاعتماد على المساعدة الإنسانية ويجب علينا أن نفعل

المزيد لدعم تلك الجهود. كما إنها أظهرت أنه حتى المساعدة الإنسانية يمكن أن تتعرض لصدمات غير متوقعة وعدم يقين. فالأدلة تتطلب اتخاذ إجراءات الآن، في خضم هذه الأزمة. وقد حان الوقت لتعزيز التضامن والشعور القوي والمتجدد بالإنسانية المشتركة.

أخيرا، وبتلك الروح، أود أن أشجع البلدان المانحة على زيادة مساعدتها الإنمائية الرسمية وتشجيع برامج مبتكرة مالية وفيما يتعلق بتخفيف عبء الديون للبلدان الأكثر تضررا من انعدام الأمن الغذائي في الأزمة العالمية الراهنة.

المرفق السادس

بيان بعثة إستونيا الدائمة لدى الأمم المتحدة

أشكر جميع مقدمي الإحاطات على لمحاتهم العامة.

كما يذكر الجميع، قبل عامين اتخذنا بالإجماع القرار 2417 (2018) الذي أقر بالصلة بين النزاع المسلح وانعدام الأمن الغذائي والمجاعة.

يعيش معظم الأشخاص الذين يواجهون انعداما في الأمن الغذائي في العالم في بلدان متأثرة بالنزاعات المسلحة التي تترتب عليها عواقب مدمرة على المدنيين وكثيرا ما تعرقل عمليات الإغاثة الإنسانية بشدة. وهذه النزاعات هي السبب الذي يجعل الناس يعيشون على ما يتلقونه من مساعدة طارئة. وفي الوقت نفسه، فإنها تجعل مهمة عمال الإغاثة صعبة للغاية. ولا يمكن المبالغة في أهمية وصول المعونة الإنسانية إلى المدنيين في النزاعات المسلحة على نحو آمن ومن دون عوائق. وتقدر إستونيا تقديرا عاليا عمل جميع العاملين في المجالين الإنساني والصحي في الخطوط الأمامية الذين يواصلون أداء مهامهم في ظروف مزرية أصلا وتزيد من مفاقمتها الآن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

وتوجد اليوم أربع من أسوأ الأزمات الغذائية في جمهورية الكونغو الديمقراطية واليمن وشمال شرق نيجيريا وجنوب السودان، ولا تبعد أفغانستان والصومال وبوركينا فاسو عنها كثيرا. والقاسم المشترك هو النزاع المسلح. وبالإضافة إلى ذلك، ظل عدو جديد يعصف بتلك البلدان هذا العام – وهو كوفيد-19. فقد أدت هذه الجائحة، مقترنة بكوارث طبيعية مثل الجراد الصحراوي والفيضانات، إلى تفاقم الحالة في تلك البيئات الهشة لدرجة أن جميع البلدان الأربعة تواجه مجاعة محتملة.

وظلت إستونيا، على مر السنين، تدعم برنامج الأغذية العالمي واللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة في تقديم المساعدة العاجلة إلى البلدان الأربعة جميعها. وسنواصل القيام بدورنا. ولكن ثمة حاجة إلى استجابة كلية لمعالجة الأسباب الجذرية للمجاعة الناجمة عن النزاعات وانعدام الأمن الغذائي على نطاق واسع، وتوفير إمكانية حقيقية للناس لترك حالتهم المروعة وراء ظهورهم. وعلينا – نحن المجتمع الدولي – أن نواصل النهوض بالحوار لإيجاد حلول سياسية والتخفيف من حدة الأزمات الاقتصادية ومعالجة الحرمان من أجل المساعدة على وضع حد للنزاعات والعنف. وإلا فإننا نواصل معالجة الأعراض من دون الالتفات إلى المرض.

وأغتنم هذه الفرصة لأكرر دعم إستونيا الكامل في ذلك الصدد لدعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي وأدعو جميع أطراف النزاع المسلح إلى الامتثال للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

المرفق السابع

بيان نائبة الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، ناتالي برودهيرست إستيفال

[الأصل: الإنكليزية والفرنسية]

في البداية أشكر مارك لوكوك وديفيد بيسلي وشو دونيو على إحاطاتهم الشاملة.

إن الأرقام التي قدموها تبعث على الجزع – فخطر المجاعة في ازدياد. وهناك أسباب متعددة. فالنزاعات وتغير المناخ، والآن، جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وما يصاحبها من أزمة اقتصادية، تزيد يوميا من عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. ويثير عدد البلدان المتأثرة بخطر المجاعة بالغ القلق. وتشمل هذه البلدان جمهورية الكونغو الديمقراطية واليمن وشمال شرق نيجيريا وجنوب السودان. كما إن الوضع مقلق للغاية في منطقة الساحل، ولا سيما في بوركينا فاسو.

ولذلك، لا بد من اتخاذ إجراء عاجل. أولا وقبل كل شيء، لن يكون ممكنا تجنب كارثة إنسانية إلا بالعمل الجماعي المنسق والمتكامل. فيجب تعبئة الدول ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمنظمات غير الحكومية، فضلا عن القطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية، إذا أردنا أن نحد من خطر المجاعة.

والتعاون بين الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية أمر أساسي أكثر من أي وقت مضى. ولا يتعلق الأمر فقط بتقديم معونة غذائية هامة، بل كذلك بتعزيز نظم الإنتاج الوطنية والمحلية وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي التي ستساعد الفئات الأكثر ضعفا على تجنب خطر المجاعة، وقبل كل شيء، تلبية احتياجاتهم الغذائية بكرامة. وتستدعي هذه الأزمة الغذائية تعزيز قدرة النظم الغذائية على الصمود وتسريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويجب علينا أيضا أن نعزز آليات الوقاية والإنذار المبكر من أجل تحسين التنبؤ بالأزمات الغذائية ومنعها والتخفيف من آثارها. وهذا يتطلب جمع بيانات موثوقة آنية.

وستواصل فرنسا العمل من أجل تحقيق ذلك الهدف من خلال الدعم الثنائي والمتعدد الأطراف. وقد ارتفع تمويلنا للمساعدات الغذائية من حوالي 40 مليون يورو في عام 2019 إلى أكثر من 50 مليون يورو في عام 2020. وسيستمر في النمو في العام المقبل. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم فرنسا حاليا بتعبئة شركائها الأوروبيين لتعزيز استجابة فريق أوروبا للأمن الغذائي والتغذية، مع التركيز على أفريقيا، وهي منطقة تهمنا بصفة خاصة. ويجب أن يتم ذلك في سياق جائحة كوفيد-19 التي سلط الجميع الضوء على تبعاتها المتعلقة بالميزانية وتداعياتها الأخرى.

ثانيا، يجب أن نفعل كل ما في وسعنا لضمان الاحترام المطلق للقانون الدولي الإنساني. وكما أشار الكثيرون، فإن استخدام المجاعة كاستراتيجية حرب هي جريمة حرب بموجب القانون الجنائي الدولي ويجب ألا يفلت من العقاب. علاوة على ذلك – ولا يمكننا أن نكررها بما فيه الكفاية – يجب على جميع الأطراف أن تضمن حماية المدنيين، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني والطبي، فضلا عن الهياكل الأساسية المدنية. ولن نساوم بشأن تلك المسألة.

وأخيرا، فإن منع المجاعة يعني ضمان وصول المساعدات الإنسانية بأمان ومن دون عوائق إلى جميع المحتاجين. ومن الضروري في ذلك الصدد الإسراع بتنفيذ القرار 2532 (2020) من خلال وقف إطلاق النار والهدنات الإنسانية.

علينا مسؤولية جماعية والتزام أخلاقي بتجنب وقوع مأساة إنسانية جديدة في حالة حدوث مجاعة. وإذ تظل النزاعات هي العوامل الرئيسية المسببة للأزمات الغذائية، يجب علينا أن نكثف الجهود لإيجاد حلول سياسية دائمة للنزاعات. ويمكن للمجلس أن يعول على دعم فرنسا الذي لا تشوبه شائبة والمستمر.

المرفق الثامن

بيان نائب الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، محسن سيهاب

في البداية، تشكر إندونيسيا رئاسة مجلس الأمن على عقد جلسة اليوم. وأود أيضا أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم الشاملة والثاقبة.

قبل تفشـــي مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، كان ما يقدر بنحو 690 مليون شـــخص، أي ما يقرب من 10 في المائة من سكان العالم، يعانون من الجوع. ونحو 75 في المائة من سكان العالم الذين يعانون من سوء التغذية يعيشون في مناطق النزاع. ومرة أخرى، هكذا كانت الحالة قبل تفشي كوفيد-19.

وأؤيد ما قاله وكيل الأمين العام في إحاطته في أيلول/ســـبتمبر (S/2020/897، المرفق الثالث) بأننا بحاجة إلى اتخاذ تدابير ملموسة لكسر الحلقة المفرغة بين النزاع المسلح والعنف وانعدام الأمن الغذائي. ونعتبر التوصيات الواردة في إحاطته نقطة انطلاق لكي نركز على ما سنتخذه من إجراءات في المستقبل.

وستظل حماية المدنيين أولوية قصوى لإندونيسيا وينبغي أن تكون دائما الهدف الأساسي لمجلس الأمن. وقد أصـبح تنفيذ القرار 2417 (2018) أمرا هاما على نحو متزايد، لا سـيما في وقت كوفيد-19). وأود أن أركز على النقاط المهمة التالية.

أولا، إن المجاعة ينبغي ألا تستخدم أبدا كأسلوب من أساليب الحرب. وينبغي لجميع الأطراف أن تمتثل للقانون الدولي الإنساني، وهو أمر ذكره أيضا وكيل الأمين العام لوكوك، كما فعل العديد من أعضاء المجلس الآخرين. ويجب على الأطراف أن تلتزم بدعوة الأمين العام إلى وقف لإطلاق النار على الصـــعيد العالمي وكفالة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية خلال جائحة كوفيد-19. بيد أن أكثر الأطراف نشاطا في معظم النزاعات اليوم ما زالت تنتهك نداء الأمين العام. وعلاوة على ذلك، لا تزال الهجمات على العاملين في المجال الإنساني والمرافق الطبية تشكل تعرقل على نحو متعمد إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية .

ثانيا، يكتسي التعاون الدولي أهمية حيوي لحماية المدنيين. وينبغي لنا أن نسد الفجوة بين مسؤولية البلد عن حماية المدنيين وقدرته على القيام بذلك. والبلدان المذكورة في التقرير العالمي لعام 2020 عن الأزمات الغذائية، بما في ذلك جمهورية الكونغو الديمقراطية واليمن ونيجيريا وجنوب الســـودان والصـــومال وبوركينا فاسو وأفغانستان، تحتاج إلى دعم دولي، بما في ذلك من خلال المساعدة التقنية والمالية، وهو أمر حيوي حقا لتمكينها من بناء قدراتها.

ومن المؤســـف أن تمويل الاســـتجابة الإنســـانية لا يتعدى 35 في المائة. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا يتعدى هذا الرقم 22 في المائة، إذ يعاني 21,8 مليون شـــخص من انعدام الأمن الغذائي بشكل حاد. وفي المقابل، يُهدر 1,3 بليون طن من الأغذية كل عام. ونعتقد أن من المهم الاستشهاد بهذه الإحصاءات من أجل وضع مناقشة اليوم في السياق المناسب. ويجب أن يكون المجلس قادرا على تيسير التدابير الرامية إلى تعزيز قدرات البلدان على حماية المدنيين، بما في ذلك أمنهم الغذائي.

ثالثا، يجب أن تكون حتمية حماية المدنيين جزءا لا يتجزأ في جميع مراحل إحلال السلام، من منع نشوب النزاعات وحفظ السلام إلى بناء السلام وتحقيق التنمية المستدامة ثالثا. ومن الواضح أنه لا بد من تحقيق التنمية المستدامة لكي يزدهر السلام. إنها مسألة تآزر، بما في ذلك فيما بين هيئات ووكالات الأمم المتحدة القائمة التي تعالج هذه المســألة بالذات. فعلى ســبيل المثال، تشــكل خطة التنمية المســتدامة لعام

2030 وهيكل الأمم المتحدة لبناء الســـلام أداتين من الأدوات المتاحة لدينا لتحقيق هذه الغاية. فلنســـتخدم هذين الأداتين.

وفي الختام، سـتواصـل إندونيسـيا تصـميمها الحالي على إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، وهو المقصـــد والمبدأ المكرس في ميثاق الأمم المتحدة. وهذا هو جهدنا الجماعي. وقد حان الوقت لتكثيف الجهود وليس للتقاعس. وينبغي ألا نترك أحدا خلف الركب. وينبغي ألا نترك أحد جائعا.

المرفق التاسع

بيان الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، عبدو أباري

[الأصل بالفرنسية]

أود أيضا أن أشكر السيد مارك لوكوك والسيد شو دونيو والسيد ديفيد بيسلي على إحاطاتهم الإضافية بشأن آخر التطورات في الحالة الغذائية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وشمال شرقي نيجيريا وجنوب السودان واليمن، حيث يواجه 53 في المائة من السكان أزمة غذائية، وفقا للتقرير العالمي لعام 2020 عن الأزمات الغذائية.

إننا نتفهم كثيرا الشهادات المؤثرة المتكررة التي أدلى بها مقدمو الإحاطات مرارا وتكرارا أمام مجلس الأمن بشأن الحالة الصعبة لهؤلاء السكان الذين عانوا أزمات غذائية لفترة طويلة جدا. وقد تفاقمت هذه الأزمات في الأسابيع الأخيرة بسبب الفيضانات الخطيرة في منطقة الساحل وآثار الحرب في اليمن والأزمتين في جنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي جميع هذه الحالات، يضطر السكان إلى التخلي عن كل شيء لإنقاذ أرواحهم، عندما لا يزال ذلك ممكنا في الواقع. وباسم بلدي، أود أن أجدد الإعراب عن تعاطفي مع الضحايا الأبرياء لجميع هذه الكوارث.

لقد شهد بلدي، النيجر، في الأسابيع الأخيرة فيضانات خطيرة، أثرت، وفقا لآخر التقديرات، على أكثر من 000 350 شخص. وفقدت أسر بأكملها سبل عيشها. ولم يسلم منها السكان الذين يواجهون أوجه ضعف متعددة، ولا سيما اللاجئون والمشردون داخليا. وفي أعقاب هذه الفيضانات، يحتاج الآن إلى المأوى نحو 000 9 شخص من المشمولين بحماية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وفي الوقت الذي نناقش فيه مسألة حماية المدنيين فيما يتعلق بانعدام الأمن الغذائي، تذكرنا الآثار المشتركة لتغير المناخ والنزاعات بمدى تداعياتها الإنسانية الكبيرة على هؤلاء السكان.

وتذكرنا مذكرة الأمين العام إلى مجلس الأمن في 4 أيلول/سبتمبر 2020 بخطورة الحالة وبازدياد مخاطر المجاعة وانعدام الأمن الغذائي على نطاق واسع في أربعة بلدان متضررة من النزاعات – أي ما مجموعه 43,5 مليون شخص، من بينهم 15,9 مليون في اليمن و 15,6 مليون في جمهورية الكونغو الديمقراطية و 7 ملايين في جنوب السودان و 5 ملايين في شمال شرقي نيجيريا.

فالنزاعات الآن هي السبب الرئيسي للجوع الحاد في العالم، إذ أنها تجبر الناس على الفرار والتخلي عن حقولهم ومواشيهم وممتلكاتهم ومصادر رزقهم الأخرى. كما أن النزاعات تزيد من تفاقم انعدام الأمن الغذائي لكل من النازحين قسرا والمجتمعات المضيفة التي غالبا ما تكون هي الجهات التي تقدم الإغاثة، على الرغم من الموارد المحدودة بالفعل في كثير من الأحيان.

وأود أن أذكر، على سبيل المثال، بأنه خلال اجتماع صيغة آريا الذي عقدناه في 15 تموز/يوليه، أوضح لنا مقدمو الإحاطات بالإجماع، من خلال شهادات مؤثرة، الصلة الوثيقة القائمة بين أنشطة الجماعات المسلحة في منطقة البحيرات الكبرى والتشريد الجماعي للسكان وحالة انعدام الأمن الغذائي التي يتعرض لها هؤلاء السكان. وعلى غرار سكان منطقة الساحل وجنوب السودان واليمن، فإن هؤلاء السكان، الذين تحاصرهم النزاعات المسلحة وأنشطة الجماعات الإرهابية، هم في حاجة ماسة إلى المعونة الإنسانية. والنساء والأطفال على وجه الخصوص لا يزالون يدفعون ثمنا باهظا. ففي 55 بلداً حول العالم، يعاني

ما يقرب من 17 مليون طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد. وهذه الحالة تبعث على القلق وتتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة.

ولا بد من القول إن العوامل المختلفة المرتبطة بوباء مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) قد أدت، كما نعلم، إلى تفاقم المشاكل في هذه المناطق المتضررة على نحو شديد بالفعل من جراء النزاعات. وقد أثر نقص اليد العاملة تأثيرا كبيرا على إنتاج المحاصيل وتجهيزها. لقد حالت الاضطرابات التي تسببها عوائق النقل وتدابير الحجر الصحي دون وصول المزارعين إلى الأسواق وأدت إلى عرقلة إيصال المعونة الإنسانية، مما أعاق كثيرا التوزيع العاجل للمعونة الحيوية على اللاجئين والمشردين. ونظرا للكوارث المتعددة التي يواجهها هؤلاء السكان – المعاناة من النزاع المسلح ومخاطر انتشار جائحة كوفيد-19 – فإن من الضروري أن نعجل العمل إذا أردنا أن نتجنب وقوع مأساة أكبر.

وفي هذا الصدد، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد إشادة حارة بجميع العاملين في المجال الإنساني على جهودهم الكبيرة لتوفير شريان الحياة لهؤلاء السكان والإسهام في حماية المجتمعات الضعيفة، لا سيما في هذه الأوقات من جائحة كوفيد-19. ويؤدي العاملون في المجال الإنساني هذا العمل بتفان والتزام، وكثيرا ما يُعرضون حياتهم للخطر.

ولكي تكون الاستجابة الإنسانية فعالة، فإن من الضروري تعبئة المزيد من الموارد وبذل الجهود لضمان استخدامها على نحو أفضل، فضلا عن إزالة جميع العقبات وتحرير المعونة الإنسانية من الاعتبارات السياسية. وفيما يتعلق بهذه المسألة الأخيرة، أشكر السيد ديفيد بيسلي على جهود دعوته الممتازة.

وكما يتفق الجميع، فإن أنجع طريقة لحماية المدنيين هي منع نشوب النزاعات. وتعنى الوقاية أولا وقبل كل شيء بتحديد ومعالجة أوجه الضعف المزمنة والمتجذرة التي تؤثر على هذه البلدان من خلال العمل المتضافر من جانب الحكومات ودوائر العمل الإنساني والجهات الفاعلة الإنمائية. وكما قال فخامة السيد محمدو إيسوفو، رئيس جمهورية النيجر، لا يزال هدف القضاء على الجوع الذي حدده المجتمع الدولي لعام 2030 في متناول أيدينا. ومنذ عام 2011 ما برحت النيجر تنفذ – من خلال مبادرة "نيجيريون يطعمون نيجيريين"– برنامجا للانتقال من الحلول الطارئة إلى الحلول الهيكلية، الأمر الذي ساعد في خروج البلد من دائرة انعدام الأمن الغذائي المزمنة التي شهدها في الماضي.

ختاما، أود أن أذكّر بأن مجلس الأمن اتخذ بالإجماع القرار 2417 (2018) في أيار/مايو 2018 الذي يلزم جميع الأطراف بحماية البنية التحتية المدنية اللازمة لإيصال المساعدة الإنسانية وضمان حسن سير عمل الأسواق ونظم الأغذية في حالات النزاع المسلح. ويجب أن يواصل القرار 2417 (2018) توجيه أعمالنا للتعجيل بكسر دورة الجوع المتصلة بالنزاعات التي تسبب معاناة لا توصف للسكان المدنيين المعرضين للخطر أصلا.

المرفق العاشر

بيان نائب الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، ديمتري تشوماكوف

نشكر اليوم مقدمي الإحاطات – السيد مارك لوكوك، والسيد شو دونيو، والسيد ديفيد بيسلي – على استعراضهم الموضوعي للاتجاهات الحالية في مجال الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم. ونعوّل دائما على التقارير ذات الصلة التي تعدها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي بشأن هذه المسألة. ويؤكد التقرير الأخير لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الذي أدى إلى مناقشة اليوم، مدى خطورة الحالة.

والواقع أن البلدان التي تركز عليها تقارير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية – وهي جمهورية الكونغو الديمقراطية واليمن وجنوب السودان، وكذلك الجزء الشمالي الشرقي من نيجيريا – تعاني من معاناة بشرية ليس بسبب مشاكل وصول المحتاجين إلى الغذاء فحسب، بل أيضا لأن تلك الدول عانت من عدم الاستقرار العام لعدد كبير من السنوات وشهدت مؤخرا زيادة في انعدام الأمن. وللأسف، فإن هذه المسألة ذات صلة بعدد من البلدان مما يجعل مناقشتنا أوسع نطاقا كما هو واضح.

ونحيط علما أيضا بتشديد بعض المتكلمين على ما يسمى الصلة بين العمل الإنساني والتنمية. وبالرغم من الترويج لهذا المصطلح على نطاق واسع إلا أنه يفتقر إلى تعريف واضح. ولم نسمع حتى الآن أي تفسير للبعد الجديد الذي يجلبه هذا المفهوم للتعاون القائم بين مختلف الوكالات في الميدان. وعليه، نغتنم هذه الفرصة لنشيد بجميع العاملين في المجال الإنساني في جمهورية الكونغو الديمقراطية واليمن ونيجيريا وجنوب السودان على كفاحهم اليومي لأجل تحقيق هدف واحد: مساعدة أشد الناس احتياجا. وللأسف، ما تزال جائحة كوفيد-19 تسبب صعوبات وقيودا إضافية على عملهم.

ولم تعد النزاعات المسلحة السبب الوحيد لزيادة عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في العالم اليوم. وبدلا من التركيز في مجلس الأمن على الصلة الحصرية بين النزاعات والجوع، يتعين علينا النظر في عوامل أخرى لانعدام الأمن الغذائي مثل تقلب الأسعار في سوق الأغذية العالمية والركود الاقتصادي العالمي وعدم كفاية استغلال الإمكانات العلمية والتكنولوجية في ميدان الزراعة والعجز في الاستثمار والتدهور البيئي. والآن هناك تحدٍ آخر هام: جائحة كوفيد-19. وتشمل هذه القائمة المحزنة أيضا التدابير الاقتصادية الانفرادية التي تقوض حقوق البلدان وقدراتها على تحقيق التنمية.

ولذلك ينبغي السعي إلى إيجاد حل لمشكلة الجوع الناجم عن النزاعات في المجال السياسي وحده. وتؤدي مجموعة أدوات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والوكالات الإنسانية دوراً رئيسياً في التصدي بفعالية لتحديات انعدام الأمن الغذائي وبناء القدرات الصناعية والزراعية للبلدان. وهناك جانب هام آخر وهو ضمان امتثال جميع الأطراف في القانون الدولي الإنساني. ويعزز احترام مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لتقديم المساعدة الإنسانية وفقا لقرار الجمعية العامة 46/182 فهم الطابع غير المتحيز لتقديم المعونة الإنسانية.

ويرى الاتحاد الروسي أن مكافحة انعدام الأمن الغذائي ذات أهمية حيوية. ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي شريكان رئيسيان لنا في هذا المجال. وخصصنا في 2018-2019 أكثر من 80 مليون دولار للمعونة الغذائية الطارئة من خلال هاتين المؤسستين. ونفذنا في عام 2020 برنامجا للمساعدة الغذائية في اليمن بتمويل قدره 4 ملايين دولار، بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي. وقدمنا في

هذا العام 10 ملايين دولار لدعم عمل منظمة الأغذية والزراعة في مكافحة انتشـــار الجراد في بلدان شـــرق أفريقيا، بما في ذلك جنوب السودان.

ختاما، نود أن نعيد تأكيد موقفنا بالقول إن كل نزاع فريد من نوعه، وأنه ليست هناك وصفة عالمية للتغلب على الأزمات في جميع البلدان المتأثرة بالنزاعات. وفي هذا الصـــدد، نتمســـك بالموقف القائل بأنه لا ينبغي النظر في مسائل الأمن الغذائي في مجلس الأمن إلا في سياق دراسة حالات بلدان محددة تشكل تهديدا للســـلم والأمن الدوليين، مع إبقاء الأســـباب الجذرية لتلك الحالات قيد نظره. وفي نهاية المطاف، فقد تطرق المجلس بالفعل إلى هذه المســـائل في مناقشـــاته المتعلقة بالحالات في جمهورية الكونغو الديمقراطية واليمن وجنوب السودان ونيجيريا.

المرفق الحادي عشر

بيان المنسقة السياسية لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، إيزيس غونسالفيس

بداية، تشكر سانت فنسنت وجزر غرينادين مقدمي الإحاطات على تعليقاتهم وتثني على رئيس مجلس الأمن لعقد هذه المناقشة الهامة والحسنة التوقيت.

تؤدي مخاطر تغير المناخ واستمرار انتشار مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وانتشار الجراد الصحراوي اليوم إلى تقويض عقود من التقدم في مكافحة الجوع على الصعيد العالمي. وبالنسبة للفئات الضعيفة في البلدان المتأثرة بالنزاعات، بما في ذلك اللاجئون والمشردون داخليا والذين أصبحوا عديمي الجنسية نتيجة للعوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي لا يستطيعون السيطرة عليها، فقد ثبت أن التغلب على نقص الأغذية مهمة عويصة. ونظرا لمعاناة الملايين من انعدام الأمن الغذائي الشديد والنزاعات في جمهورية الكونغو الديمقراطية واليمن وجنوب السودان وغيرها من السياقات، فلا بد من بذل المزيد من الجهود لمكافحة هذه الآفات.

وفي حالات كثيرة مدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن، يرتبط الافتقار الحاد للأمن الغذائي بالنزاعات ارتباطاً لا ينفصم، ويتفاقم الاثنان بسبب تغير المناخ ويتضخمان بفعل مضاعفات أخرى للأخطار. فعلى سبيل المثال، يؤدي ازدياد التعصب والمعلومات المضللة وخطاب الكراهية إلى خلق جو من عدم الثقة حيث تنشأ تحديات السلام والأمن على طول الخطوط الفاصلة العرقية والقبلية والسياسية. ويتجلى ذلك في الدورات المؤلمة والمتكررة للنزاع العنيف بين رعاة الهيما ومزارعي الليندو بسبب نزاعات طويلة الأمد على الأراضي في شمال شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما يؤدي إلى زيادة التشريد ونقص الأغذية. وبالمثل، فقد تدهور الأمن الغذائي في جنوب السودان تدهوراً كبيراً نتيجة لتاريخ دام ست سنوات من النزاع، ودورات الأمطار الغزيرة والفيضانات وما يرتبط بها من عوامل تشرد البشر والاضطرابات الاقتصادية.

ويلزم اتخاذ إجراءات عاجلة متعددة الأطراف، في خضم جائحة فيروس كورونا التي قد تزيد من تآكل عمليات السلام الهشة، تجمع بين جميع الجهات الفاعلة في مجالات السلام والأمن والتنمية والشؤون الإنسانية. وتكرر سانت فنسنت وجزر غرينادين تأكيد دعمها الكامل للقرار 2532 (2020) في ظل تعطل سلاسل الإمداد والقيود المفروضة على الحركة وانخفاض التمويل، ما يعوق العمليات الإنسانية بشكل كبير. ومرة أخرى، نكرر الدعوات إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، ونطلب من جميع أطراف النزاعات المسلحة أن تتقيد بهدنة إنسانية دائمة لكفالة استمرار إيصال المساعدة الإنسانية. إن القانون الدولي غير قابل للتفاوض، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، ونشجع جميع الأطراف التي هي في وضع جيد للتأثير على مجرى الأحداث في البلدان المتضررة من النزاعات على العمل من أجل التنفيذ الكامل للقرار 2532 (2020)، مع احترام سيادة الدول المتضررة وسلامتها الإقليمية.

وفي هذه اللحظة الحرجة، هناك حاجة ملحة إلى قيام الجهات المانحة، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، بزيادة المساعدة المقدمة إلى البلدان المتضررة من النزاعات وكفالة حصول الوكالات الإنسانية على التمويل اللازم لتنفيذ خططها للاستجابة بالكامل ومواصلة عملها في إنقاذ الأرواح. وبالمثل، وفي السياق نفسه، نشجع على المزيد من تخفيف عبء الديون. وإذا أردنا أن نفي بوعدنا الجماعي بإنهاء الجوع بحلول عام 2030، فيجب على منظومة الأمم المتحدة بأسرها، بما في ذلك الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، أن تجدد جهودها لحماية أولئك الذين أضعفهم النزاع والجوع.

المرفق الثاني عشر

بيان البعثة الدائمة لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة الإحاطة هذه لمعالجة مسألة الجوع الناجم عن النزاع. وأود أيضاً أن أشكر السيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ ورئيس مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والسيد شو دونيو، المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والسيد ديفيد بيسلي، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، على الإحاطات الثاقبة التي قدموها وعلى لفت انتباهنا إلى هذه الحقائق.

يساور جنوب أفريقيا قلق عميق إزاء تزايد عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي على الصعيد العالمي، بما في ذلك في القارة الأفريقية والشرق الأوسط. فالجوع آخذ في الازدياد، والملايين من الناس معرضون للخطر. إن الجوع سبب ونتيجة للحرب والنزاعات، ولا يزال يشكل تهديداً مقلقاً للسلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، تقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية واضحة لاتخاذ إجراءات عندما تكون هذه الحالة مرتبطة بتهديدات للسلم والأمن الدوليين.

وللنزاع المسلح أثر مدمر على سبل العيش. فهو يعطل النظم الغذائية ويتسبب في التشريد الجماعي للسكان ويُفضي إلى انعدام الأمن الغذائي. وقد أدت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى تفاقم الافتقار إلى الأمن الغذائي والتغذوي القائم بالفعل والدفع بالمجتمعات الضعيفة إلى الوقوع في هوة الجوع والفقر. ونتيجة لهذه الجائحة، تواجه البلدان التي تعتمد اعتماداً كبيراً على المساعدة الإنسانية، بما في ذلك المعونة الغذائية الأساسية، عبئاً ثلاثياً.

والمدنيون هم الضحايا الرئيسيون لهذه الحلقات المفرغة من انعدام الأمن الغذائي والنزاع المسلح، ولا سيما النساء والأطفال والمسنون والمعوقون. ونود أن نشدد، في ذلك الصدد، على محنة المشردين داخلياً واللاجئين والمهاجرين الذين يتعرضون لظروف معيشية صعبة أثناء حالات النزاع ويعتمدون بصورة تامة على المساعدة الإنسانية.

ولا تزال البنى التحتية المدنية الضرورية وقوافل المعونة والعاملون في المجال الإنساني أهدافاً خلال حالات النزاع. ولذلك فإننا نؤكد على أهمية كفالة الإيصال السريع للمعونة والمساعدة الإنسانية بشكل آمن ومن دون تمييز وبلا عوائق إلى جميع من يحتاجون إليها، تمشياً مع أحكام القانون الإنساني الدولي وضرورة كفالة سلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني.

وفي هذا الصدد، تقدر جنوب أفريقيا جهود الأمم المتحدة وموظفيها وشركائها التنفيذيين ووكالاتها وتثني عليهم لما يبذلونه من جهود فذة لتقديم المعونة والمساعدة الضروريتين، ولا سيما في حالات النزاع.

وهناك حاجة إلى القيام بالمزيد من العمل للحد من الجوع الناجم عن النزاعات ومنعه. وأود أن أبرز العناصر التالية لينظر فيها مجلس الأمن:

أولاً، يجب استخدام الوقاية وأنظمة الإنذار المبكر بشكل أكثر فعالية لمنع حالات الجوع. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق إدماج مؤشرات عن المستويات التي تنذر بالخطر من الافتقار إلى الأمن الغذائي وتقييد وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان في عمليات حفظ السلام والتقارير القطرية المقدمة إلى مجلس الأمن.

ثانياً، ينبغي لجميع أطراف النزاع أن تكفل امتثالها التام للقانون الدولي الإنســـاني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وينبغي محاسبة أولئك المسؤولين عن انتهاكات هذا القانون الدولي، بما في ذلك منع تقديم المساعدة الغذائية أو تقويض وسائل إنتاج الأغذية أثناء النزاع.

ثالثاً، ينبغي للمســاعدة الإنســانية المقدمة في مناطق النزاع أن تراعي نوع الجنس والعمر وأن تظل مراعية لمختلف احتياجات السكان، بما يكفل إدماج تلك الاحتياجات في الاستجابات الإنسانية.

رابعاً، ينبغي أن يكون تعزيز وتوفير الخدمات الصـــحية الملائمة في مناطق النزاع، مثل معالجة الأمراض المعدية، جزءاً من استراتيجية للقضاء على الجوع.

وأخيراً، ربما تؤدي الجزاءات الاقتصـادية المفروضـة على البلدان التي تعاني من النزاعات بصـورة غير مقصـــودة إلى الجوع المرتبط بالنزاعات، لأن المدنيين قد يملكون فرصـــاً أقل للحصـــول على التغذية والأدوية ويواجهون أسعاراً أعلى للمواد الغذائية بسبب الاقتصاد الفاشل. وفي هذا السياق، تؤكد جنوب أفريقيا مجدداً دعمها لدعوة الأمين العام إلى التخلي عن جميع التدابير الاقتصـــادية المفروضـــة على البلدان المارة بحالة نزاع، لا سـيما في ضـوء تأثير جائحة مرض فيروس كورونا. كما أن فرض تدابير قسـرية من جانب واحد يؤثر على البلدان المارة بحالة نزاع، وندعو البلدان التي تفرض هذه التدابير إلى رفع تلك الجزاءات.

وأود أن أختتم بالتأكيد على ضرورة وقوف المجتمع الدولي بحزم ضد استخدام الجوع بوصفه سلاحا غير مقبول في الحرب، وذلك من أجل التغلب على الجوع الناجم عن النزاع، وأن يكفل حصـــول أولئك الذين يعانون من هذه التكتيكات على المساعدة الإنسانية التي يحتاجون إليها.

المرفق الثالث عشر

بيان القائم بالأعمال للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، جوناثان ألن

أود أن أشكر الجمهورية الدومينيكية على قيادتها في الدعوة إلى عقد جلسة اليوم. وأودّ أيضاً أن أشكر مسؤولي الأمم المتحدة الثلاثة على إحاطاتهم في سياق القرار 2417 (2018). إن جلستنا اليوم مهمة للنظر في دورنا في منع الضرر. فذلك هو سبب اتخاذ القرار 2417 (2018)، ولذا يسرني عظيم السرور أن أرى انعقاد هذه الجلسة اليوم.

إن احتمال حدوث مجاعة في القرن الحادي والعشرين هو فشل من صنع الإنسان ويمكن منعه، كما أوضح لنا مقدمو الإحاطات. ولا يمكن أن تكون الصلة بين النزاع والجوع أكثر وضوحاً: فالنزاع المسلح والعنف يؤديان دوراً رئيسياً في حرمان المدنيين من حقوقهم الأساسية في الحصول على الغذاء وفي الحياة.

تتشاطر المملكة المتحدة القلق الشديد الذي أُثير بشأن تزايد خطر المجاعة وانعدام الأمن الغذائي الحاد في اليمن وشمال شرق نيجيريا وجنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويساورنا القلق بنفس القدر إزاء تدهور حالة الأمن الغذائي في العديد من البلدان الأخرى المتضررة من النزاعات، بما في ذلك الصومال وبوركينا فاسو وأفغانستان. ومن الواضح أن هذه الحالات الإنسانية الطارئة قد زادت من تفاقم مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، مما زاد من جوانب الضعف القائمة أصلا.

وتنتهك الأطراف الفاعلة المسلحة حقوق المدنيين وسلامتهم وتتبع أساليب، تستغل معاناة المدنيين كسلاح حرب وتتجاهل عمداً التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني بحماية المدنيين. ويشمل ذلك منع إيصال الدعم الإنساني المنقذ للحياة من خلال العوائق البيروقراطية والتأخير في إيصال المعونة والحصار وعرقلة الرصد. ولكن كما نعلم من مناقشاتنا، يواجه عمال الإغاثة الذين يحاولون خدمة السكان في العديد من الأماكن المختلفة، للأسف وبشكل مأساوي، هجمات متعمدة.

ويتطلب تزايد خطر المجاعة وانعدام الأمن الغذائي الحاد في مناطق النزاعات اتخاذ إجراءات فورية على أرض الواقع، أولا، من جانب كل من الحكومات والجماعات المسلحة غير التابعة للدول. وفيما يتعلق بالبلدان التي ذُكرت في الإحاطة اليوم، أود تقديم بعض التعليقات الموجزة.

فيما يتعلق باليمن، لا يمكن منع المجاعة إلا من خلال المساعدات المالية الخارجية العاجلة إلى البنك المركزي اليمني لتحسين يسر تكلفة الغذاء والأدوية من خلال التمويل الفوري للاستجابة الإنسانية للأمم المتحدة التي تعاني من نقص شديد في الموارد وتحقيق تقدم عاجل نحو وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني. وأعتقد أن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية توفير التمويل للاستجابة التي تقودها الأمم المتحدة، ولا سيما الدول التي تعهدت بذلك. وبطبيعة الحال، تتحمل الأطراف اليمنية المسؤولية الرئيسية عن الموافقة على مقترحات السلام التي تقدمها الأمم المتحدة على وجه السرعة.

وفي شمال شرق نيجيريا، يمثل الاستهداف المتعمد لعمال المعونة من جانب الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في الشمال الشرقي انتهاكا بغيضا وغير مقبول للقانون الدولي الإنساني. إن العمل المشترك الوثيق بين الأمم المتحدة والحكومة النيجيرية ضروري لضمان الحماية الكاملة للمدنيين، فضلا عن إحراز تقدم في مجال وصول المساعدات الإنسانية.

وفي جنوب السودان، ما زلنا نشهد توقف عملية السلام وتصاعد العنف على الصعيد دون الوطني. ومرة أخرى، من الأهمية بمكان أن تكفل حكومة جنوب السودان، وكذلك أي جماعات غير تابعة للدولة، وصول العاملين في المجال الإنساني بلا قيود وأن تحد من المخاطر التي يواجهها العاملون في مجال تقديم المعونة هناك.

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، يلزم بذل جهود أمنية وسياسية موسعة، بالتعاون مع السلطات الإقليمية والوطنية ودون الوطنية، لمعالجة دوافع النزاعات.

ولكن، على نطاق أوسع، يجب أن يتكاتف المجتمع الدولي. ويجب أن ننسق جهودنا ونعطي الأولوية لها. ويجب أن نكسر حلقة النزاع المسلح والأزمة الإنسانية. وتقع علينا مسؤولية جماعية عن العمل بسرعة، ولكننا سمعنا اليوم أن مساهماتنا لا تلبي الاحتياجات.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، أعلنت المملكة المتحدة عن نداء للعمل لمنع المجاعة. وشمل ذلك الإعلان عن حزمة مساعدات إضافية تزيد قيمتها على 150 مليون دولار، تهدف إلى التخفيف من المجاعة الشديدة لأكثر من 6 ملايين شخص. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المملكة المتحدة فخورة بكونها إحدى الجهات المانحة الإنسانية الرئيسية ليس للنداءات المتعلقة بفرادى البلدان فحسب، بل أيضا لتوفير الأموال الأساسية، مثل الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ. وأعتقد أن المملكة المتحدة قدمت في عام 2020 ما يزيد قليلا على بليون دولار من المساعدات الإنسانية. وتبرعنا بما يقل قليلا عن بليون دولار في صورة مساعدات للتعامل مع كوفيد-19.

وأعلنت المملكة المتحدة أيضا تعيين نيك داير في منصب أول مبعوث خاص للمملكة المتحدة معني بمنع المجاعة والشؤون الإنسانية. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى الإسراع بتعبئة جميع الوسائل المالية لدعم العمل الإنساني السريع قبل فوات الأوان.

كما يجب علينا، نحن أعضاء مجلس الأمن، أن نؤدي دورنا. وليس من واجبنا أن نزيد من تمويلنا فحسب، بل يمكننا أيضا أن نعبئ جهودنا الدبلوماسية. ويمكننا أن نستخدم نفوذنا لدى الجهات الفاعلة في الميدان للإصرار على وصول المساعدات الإنسانية من دون قيود وضمان حماية المدنيين في هذا الصدد.

وبعد أن رحبتُ بهذه الإحاطة اليوم وبالمذكرة البيضاء التي سبقتها، أود أن أشير إلى ما آمل أن يكون توقعا مشتركا بأن تواصل الأمم المتحدة تقديم تقارير عن هذه الحالات وعن الحالات الأخرى التي تثير القلق. وينبغي أن تشمل تلك التقارير معلومات مستكملة عن التقدم المحرز فيما يتعلق بتوصيات الأمم المتحدة وينبغي أن تتضمن أدلة على المخالفات، حيثما أمكن جمعها، لزيادة المساءلة والسماح لنا، كأعضاء في المجلس، بالتركيز على المسؤولين.

وإذا استمر خطر المجاعة، يتعين على المجلس اتخاذ إجراءات لتحسين حماية المدنيين والعمل ضد منع وصول المساعدات الإنسانية في أي حالة من الحالات التي يحدث فيها ذلك. ونعتقد أنه يجب على المجلس أن يظل منخرطا في العمل بشكل كامل بشأن جدول الأعمال هذا خلال الأسابيع المقبلة. ونعتقد أنه ينبغي لنا أن نعود إلى هذه المناقشة في وقت لاحق من هذا الخريف وأن نستمع إلى مقدمي الإحاطات عما إذا كانت الحالة قد تغيرت إلى الأفضل أو إلى الأسوأ، وأن ننظر في الإجراءات الأخرى التي يمكن أن نتخذها.

ينبغي ألا تكون المجاعة والجوع من العواقب الحتمية للحرب والنزاعات. إن إعلان المجاعة يعني أن الأوان قد فات بالفعل لإنقاذ الأرواح. إنه فشـــل جماعي، بما في ذلك لنا هنا. ويجب ألا نقف مكتوفي الأيدي وألا نســـمح لأنفســـنا بالوصـــول إلى تلك المرحلة. ويجب أن نعمل الآن لمنع وقوع كارثة خلال الأشهر المقبلة.

المرفق الرابع عشر

بيان نائبة الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية بالنيابة لدى الأمم المتحدة، تشيريث نورمان – شالي

أود في البداية أن أشكر مارك لوكوك، وديفيد بيسلي، وشو دونيو على إحاطاتهم. ونُعرب السفيرة كرافت عن تحياتها وتأسف لعدم تمكنها من البقاء حتى نهاية جلسة الإحاطة، ولكنها تقدر كثيراً العمل الذي يقومون به جميعاً. لقد شكلت الإحاطات التي قدموها اليوم إلى حد كبير تحذيرات صارخة، وليس مجرد معلومات مستكملة – وهي تجسد التحذيرات الصارخة القائمة اليوم من العواقب الوخيمة عندما يقترن النزاع بالجوع. وترحب الولايات المتحدة بهذه المناقشة الهامة عشية الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة – وهو وقت نتدبر فيه بشكل جماعي حالة العالم وننظر في سبل استخدام أصواتنا وإجراءاتنا لتحسين حياة الناس.

قبل أكثر من عامين، اتخذ مجلس الأمن القرار 2417 (2018)، الذي أوضح الروابط بين انعدام الأمن والجوع. وقد أبرز العامان الماضيان تلك الصلة. إن انعدام الأمن والعنف، الناشئين عن مصادر مختلفة من الإرهاب إلى العنف السياسي، يؤثران بشدة على الفئات السكانية الضعيفة. حيث يتم تمزيق الأسر. وتنقطع سبل العيش. وتنهار سيادة القانون. ويتعطل إنتاج الأغذية. وتغلق العيادات الصحية والمدارس أبوابها. ونتيجة لذلك، فإن انعدام الأمن الغذائي يزداد بشكل كبير.

ولا يمكننا بالطبع أن نناقش مسألة الجوع من دون أن نعالج أيضاً الأثر العميق لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). وفي بيئات النزاع، يكون من الصعب أصلا كسب العيش أو شراء الطعام أو الذهاب إلى المدرسة أو استشارة أخصائي طبي. وهي تشكل تحدياً أكبر بالنسبة لأولئك الذين يواجهون مجموعة من أوجه عدم المساواة المنهجية، بمن فيهم النساء والأطفال والسكان الأصليون والأشخاص ذوو الإعاقة والمشردون. وكما قال لنا ديفيد بيسلي عن حق في نيسان/أبريل (انظر S/2020/340)، ومرة أخرى اليوم، فإن التحديات الاقتصادية والصحية الناجمة عن كوفيد-19 ستزداد سوءا إذا لم تقم السلطات بمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع وجوانب الهشاشة الاجتماعية التي كشفتها الجائحة.

إن الأوضاع في البلدان الأربعة التي نركز عليها هنا اليوم – جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان ونيجيريا واليمن – تؤكد مدى صعوبة معالجة انعدام الأمن الغذائي والجوع عندما يعم النزاع. وفي كل تلك السياقات، نسلط الضوء على الحاجة إلى النظر بجدية في الأسباب الجذرية للنزاعات واستخدام الوسائل السلمية لإنهاء الإفلات من العقاب وكسر حلقات العنف.

وعلاوة على ذلك، تشدد الولايات المتحدة على أن أطراف النزاع المسلح يجب أن تمتثل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك باحترام الأعيان المدنية والأشياء التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين.

ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية أدى التشرد المستمر والطويل الأجل بسبب النزاع، الذي تفاقم بسبب حالات طوارئ متعددة في مجال الصحة العامة، بملايين الكونغوليين إلى مواجهة الجوع. فقد تسبب استمرار النزاع والعنف في عدة مقاطعات، بما فيها كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري وتنجانيقا، إلى فرار ملايين الأسر من ديارها وسبل معيشتها ونظم دعمها. واستمرار العنف في المناطق النائية التي يتعذر الوصول إليها في كثير من الأحيان يجعل من الصعب على السلطات المحلية، التي يدعمها المجتمع

الدولي، تقديم المساعدة المنقذة للحياة. إننا نحث على إيلاء المزيد من الاهتمام للبعد الإقليمي للنزاع في منطقة البحيرات الكبرى، حيث يمكن لرؤساء الدول أن يطووا صفحة في تاريخ مأساوي بتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي.

وفي نيجيريا، لا يستطيع 1,9 مليون شخص في ولاية بورنو العودة إلى ديارهم بسبب الإرهاب المستمر من قبل الجماعات المسلحة غير الحكومية والجماعات الإرهابية، بما في ذلك بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية – ولاية غرب أفريقيا، التي لا تراعي القانون الدولي الإنساني أو حياد الذين يخاطرون بحياتهم لتقديم المساعدة. ومن الأمثلة على ذلك، وقع 15 من العاملين في مجال تقديم المعونة الإنسانية في ولاية بورنو ضحايا للجرائم الشنيعة التي ارتكبتها الجماعات الإرهابية خلال العام الماضي. ويمنع استمرار انعدام الأمن الناس من الذهاب إلى مزارعهم أو الأسواق المحلية ومن الحصول على الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية. كما إن الخوف والعنف يمنعان الجهات الفاعلة الإنسانية من الوصول إلى أشد الفئات السكانية ضعفا.

وفي جنوب السودان، لم يحرز تقدم يذكر للشعب على الرغم من بصيص الأمل، منذ أن ناقش مجلس الأمن النزاع والجوع آخر مرة قبل عامين. فالعنف المستمر في جميع أنحاء البلد، الذي تفاقم بفعل الفيضانات وكوفيد-19 وعوائق الوصول، يعرض حياة الآلاف للخطر. فحجم وخطورة انعدام الأمن الغذائي الحاد أمران فظيعان وهما على أعلى المستويات التي سجلت في جنوب السودان منذ عام 2014. كما يساورنا قلق بالغ إزاء تقارير لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنوب السودان عن التجويع المتعمد للمدنيين، حيث تعرقل أطراف النزاع تقديم المعونة الإنسانية على أساس الهوية العرقية أو السياسية المتصورة. وقد تشكل هذه الأفعال جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية. ويجب ألا يستخدم الغذاء كسلاح من أسلحة الحرب على الإطلاق.

وفي اليمن، يظل يساور الولايات المتحدة قلق بالغ من أن تدهور الأفاق الاقتصادية وتدخل الحوثيين في عمليات المساعدة والفجوات التمويلية الكبيرة تؤدي إلى ارتفاع في مستويات انعدام الأمن الغذائي. إننا نكرر دعوتنا للحوثيين لوقف التدخل في عمليات الإغاثة وندعو جميع المانحين إلى زيادة مساهمتهم وصرف الأموال لهذه الحالة الطارئة.

وتظل الولايات المتحدة تعتز بكونها أكبر مانح إنساني منفرد، بما في ذلك للبلدان الأربعة موضع القلق، التي تلقت أكثر من بليوني دولار من المساعدات في عام 2020 من الشعب الأمريكي. ففي اليمن وحده، استجابت الولايات المتحدة بمبلغ إضافي قدره 200 مليون دولار منذ مؤتمر التبرعات الأخير لليمن في حزيران/يونيو. إننا نشكر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الحاضرة هنا اليوم وغيرها التي ساهمت كذلك بموارد لدعم أشد الفئات السكانية ضعفا. ونظل نحث المانحين الذين لم يدفعوا بعد تعهداتهم لعام 2020 على القيام بذلك على وجه السرعة، فضلا عن النظر في تقديم دعم مالي إضافي لمنع حدوث مجاعة قبل أن يبلغ الأمر حدا لا يمكن عكس مساره.

وستستمر إدارة ترامب في التركيز على هذه المسألة وستواصل القيادة بشأن هذه المسألة. إنني أعلم أن أعضاء آخرين في المجلس سيشاركوننا. ويمكننا أن نجعل العالم أفضل بالعمل معا نحو تحقيق هدف مشترك وإنهاء الجوع وانعدام الأمن الغذائي للسكان الضعفاء في جميع أنحاء العالم. فهذا بالفعل هدف نبيل نعمل من أجله.

المرفق الخامس عشر

بيان الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، دانغ دينه كوي

أشكر وكيل الأمين العام، لوكوك، والسيد شو دونيو والسيد بيسلي على إحاطاتهم. وأشكر أفرقتهم في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي، على التوالي، على جهودها التي لا تكل في الميدان.

لقد شاركت فييت نام الجمهورية الدومينيكية وغيرها في طلب إحاطة اليوم لمناقشة حالة الجوع الناجم عن النزاعات المثيرة للجزع، ولا سيما فيما يتعلق بأكبر أربع أزمات غذائية أبلغ عنها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وهي الحالات في جمهورية الكونغو الديمقراطية واليمن وشمال شرق نيجيريا وجنوب السودان. ففي تلك الحالات، تتضاعف هشاشة السلام والأمن على مختلف المستويات بسبب عوامل مثل الفقر وانعدام الأمن الغذائي والأمراض والكوارث الطبيعية والآثار السلبية لتغير المناخ وضعف فرص الحصول على المعونة والتمويل والصدمات الاقتصادية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

ويقدر برنامج الأغذية العالمي أن 265 مليون شخص سيواجهون انعداما حادا في الأمن الغذائي بحلول نهاية عام 2020. وهذا رقم يثير القلق. فكيف يمكن استدامة السلام والتنمية من دون سكان يتمتعون بصحة جيدة؟ وكثيرا ما نقول إن الأطفال هم المستقبل. فماذا سيكون مستقبل بلد يعاني فيه ملايين الأطفال من سوء التغذية الحاد ويواجه خطر وفيات الأطفال دون سن الخامسة؟ وتظل النزاعات والعنف من بين العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي. فهي تدمر المحاصيل والماشية والبنيات التحتية الغذائية الحيوية وتعوق تقديم المساعدة الإنسانية. ويمكن أن يؤدي انعدام الأمن الغذائي بدوره إلى التوتر وإطالة أمد النزاعات ونشوب نزاعات جديدة وإعاقة إعادة الإعمار. ويؤكد وفد بلدي مجددا على ضرورة كسر الحلقة المفرغة بين النزاع المسلح والجوع ويود أن يسلط الضوء على النقاط التالية.

أولا، إن احترام القانون الدولي الإنساني أمر لا بد منه في جميع حالات النزاعات المسلحة. وندعو أطراف النزاعات المسلحة إلى كفالة حماية المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال وأكثر الفئات ضعفا؛ وإلى كفالة تقديم المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين من دون عوائق؛ وكفالة سلامة العاملين في المجالين الإنساني والصحي الأساسي غير المتحيزين. ويجب حماية الهياكل الأساسية المدنية التي لا غنى عنها للزراعة وإنتاج الأغذية وتوزيعها، وهي حاسمة لبقاء السكان المدنيين.

ثانيا، لن يكون هناك حل مستدام لهذه الأزمات ما لم نعالج الأسباب الجذرية للنزاعات وننهض بالحوار بين الأطراف المعنية لإيجاد حلول سياسية دائمة. وينبغي لمجلس الأمن أن يبقي على التزام بمسؤوليته الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ونكرر دعوة جميع الأطراف في النزاعات المسلحة إلى الامتثال لطلب مجلس الأمن بوقف الأعمال العدائية على الفور من أجل الاستجابة لجائحة كوفيد-19.

ثالثا، في زمن جائحة كوفيد-19 تزداد صعوبة إيجاد حل لانعدام الأمن الغذائي في البلدان التي تواجه حالات النزاع. فبالنظر إلى أن الموارد تميل إلى أن تكون غير كافية على الصعيد المحلي، من الأهمية بمكان تعزيز المساعدة الإنسانية الدولية، تمويلا وعينيا، وتنسيق جهودنا المشتركة. وللمنظمات الدولية والإقليمية، وكذلك البلدان الواقعة داخل المناطق وخارجها، جميعا دور في ذلك الصدد. ويجب علينا أن ندعم البلدان المعنية، ولا سيما البلدان المتضررة من النزاعات المسلحة، في بناء القدرة على الصمود

وضـمان توافر الغذاء وإمكانية الحصـول عليه وتعزيز قدرات التكيف في مواجهة التحديات العالمية المتعددة الأبعاد. ويجب أن تُعالج احتياجات السكان الضعفاء، ولا سيما الأطفال والنساء، على نحو واف.

وثبت أن الأمن الغذائي يرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن الدولي في بعض الحالات. وأدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم المخاطر التي تهدد الغذاء والأمن. وقد حان الوقت لتعزيز التعاون بين الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية والقطاع الخاص وأصـحاب المصـلحة الآخرين لكفالة الحصـول على الأغذية المأمونة والمغذية للجميع، ولا سيما أكثر الفئات ضعفا في حالات النزاع.